

تطور أحجام ومراتب مدن النظام الحضري في محافظة النجف وبابل للمدة (١٩٧٧-٢٠١٥)

الأستاذ الدكتور

فؤاد عبد الله محمد الجبوري
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

الباحثة

حوراء كريم سليم
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المستخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مقدار التغيرات في حجوم مدن النظام الحضري ضمن محافظتي بابل والنجف والعوامل المؤثرة فيها بمنهجية مقارنة، فضلا عن تحقيق ترانجية حجمية وتوازن وظيفي لمستقبلها باستعمال الأساليب التخطيطية المعتمدة في هذا الصدد. توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أبرزها: اختلال هرم حجوم وطبقية مدن النظام الحضري في كلا المحافظتين مع تفاوت مقدار هذا العمق طبقا للعوامل المؤثرة.

Abstract

Channing is the most distinguish feature of the human societies in general, cities in particular. Cities are laboratories of continuous interactions among different secondary systems. Population size is the basic and effective element in this field; it is responsible for its establishment, growth and development. If population change depends on systematic and planned bases, it would be of functional efficiency on the urban level in general as there is a relation between the size and the economic efficiency that establishes for other efficiencies(social, constructional and environmental), lead cities to luxury life.

The study aims to reveal the changes amount in the size of the urban system cities in the two governorates of Babil and Najaf, their effective factors

depending on a comparative method and achieving a size order and a functional balance for these cities depending on the adopted planning styles.

المقدمة

تعد المدن أنظمة حضرية واسعة مفتوحة لا تقتصر في تفاعلها على بيئتها الداخلية فحسب بل تتعداها إلى البيئة المحيطة بها، وبهذا فهي ذات حراك، إذ لا توجد مدينة بقيت على حالة التشكل الأولى التي نشأت عليها، بل في حالة تغير مستمرة ودائمة وبغض النظر عن طبيعة هذا التغير فيما إذا كان بطيئاً تدريجياً أم فجائياً سريعاً. ويعد السكان (الحجم) العامل الحاسم في عملية التغير هذه زيادة أو نقصاً سلبياً أو إيجابياً فهو العنصر الأساس الذي تستند إليه المدينة في تشكيلها ونموها وتطورها

تبرز أهمية دراسة الموضوع في إنه سلاح ذو حدين فأما أن يتسبب في تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة تحقق حالة من الترابط والوحدة والنضج للنظام الحضري عموماً، أم إنها مدعاة لاختلالات تنموية متعددة الوجوه والمستويات، خصوصاً وإن الحجم المديني هو حصيلة لجملة من العوامل والقوى والاتجاهات، وبالتالي فإن حالة الانضباط لهذه الحصيلة سوف تحقق حالة الانسجام والتوازن الحضري، وإلا فإن التداعيات السلبية على مجمل النظام الحضري ستكون بديلاً لذلك.

إنّ مدن منطقة الدراسة كغيرها من المنظومات الحضرية الأخرى في البلاد والعالم في تأثرها وتأثيرها، وقد شهدت تغيرات حجمية كبيرة عبر سيرورتها التاريخية واستناداً لعوامل ومتغيرات ذاتية وموضوعية (ديموغرافية، اقتصادية وسياسية) طبعت هرم الحجم وطبقاته بطابع معين، وإذا ما علمنا أنّ هذه العوامل كانت قائمة على العشوائية والتلقائية دون تخطيط مسبق من قبل الجهات المعنية أدركنا مقدار الخلل وحالة النكوص التي تعاني منها الأنظمة الحضرية قيد الدراسة فقد سارت بوتيرة تدريجية مرة أو متسارعة أخرى وأحياناً بفجوات حجمية ضخمة سواء على الصعيد الزمني أو التراتبي لنفس المدة الزمنية طبقاً لخصوصية كل منها، الأمر الذي أفصح عن بروز ظواهر سلبية عديدة من بينها ظاهرة المدينة الرئيسة (الحلة والنجف) التي أدت إلى السيطرة على المشهد الحضري عموماً على الرغم من تفاوت عمق هذه السيطرة في كليهما، مما يتطلب وقفة جادة لتحقيق حالة الضبط في عملية التغير الحجمي للمدن طبقاً للعوامل والقوى الفاعلة بهذا الاتجاه، بما يؤكد التوازن في أنساقها الوظيفية وإدائها الحضري الكفوء.

١ - مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة البحث في السؤال الآتي:

هل حدثت تغيرات حجمية على صعيد مدن النظام الحضري في محافظتي بابل والنجف؟.

٢ - فرضية الدراسة :

لقد حصلت تغيرات حجمية في هرم أحجام مدن النظام الحضري لمحافظة بابل والنجف.

٣ - هدف الدراسة:

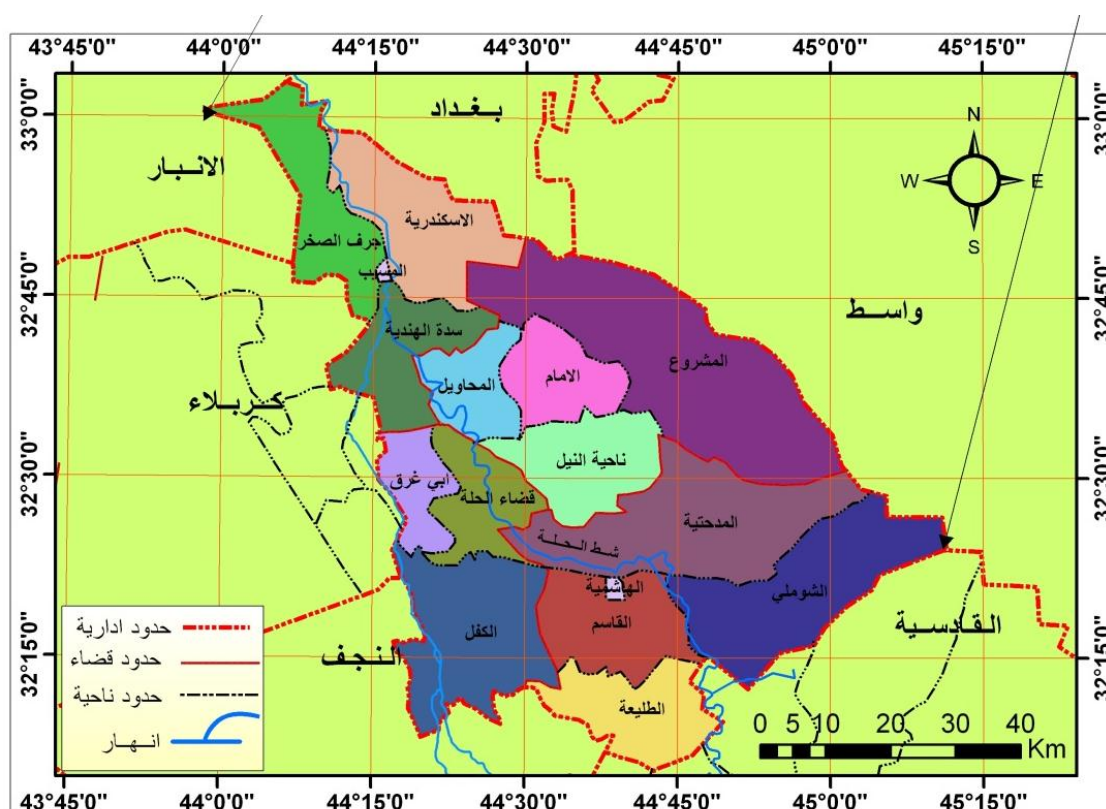
يتجلى في الكشف عن واقع التغيرات الحجمية لمدن النظام الحضري ضمن منطقة الدراسة والعوامل المؤثرة فيه بقصد تحقيق حالة من التوازن في هرمية وطبقية المدن.

٤- الحدود المكانية والزمانية :

تتمثل الحدود المكانية بمحافظتي بابل والنجف، إذ تقع الأولى فلكيا بين دائرتي عرض (٣١° ٥٥' و ٣٣° ٠٩') شمالا وقوسي طول (٤٣° ٤٥' و ٤٥° ١٥') شرقا فيما تقع الثانية بين دائرتي عرض (٢٩° ٣٠' و ٣٢° ٣٣') شمالا وقوسي طول (٤٣° ٤٣' و ٤٤° ٤٦') في القسم الأوسط والغربي من البلاد على التوالي، أما الحدود الزمنية فتشمل المدة من (١٩٧٧-٢٠١٥)، أما الحدود الموضوعية فقد تناولت التغيرات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظتي بابل والنجف على إمتداد (٣٨) عاما. الخريطة (١، ٢)

الخريطة (١)

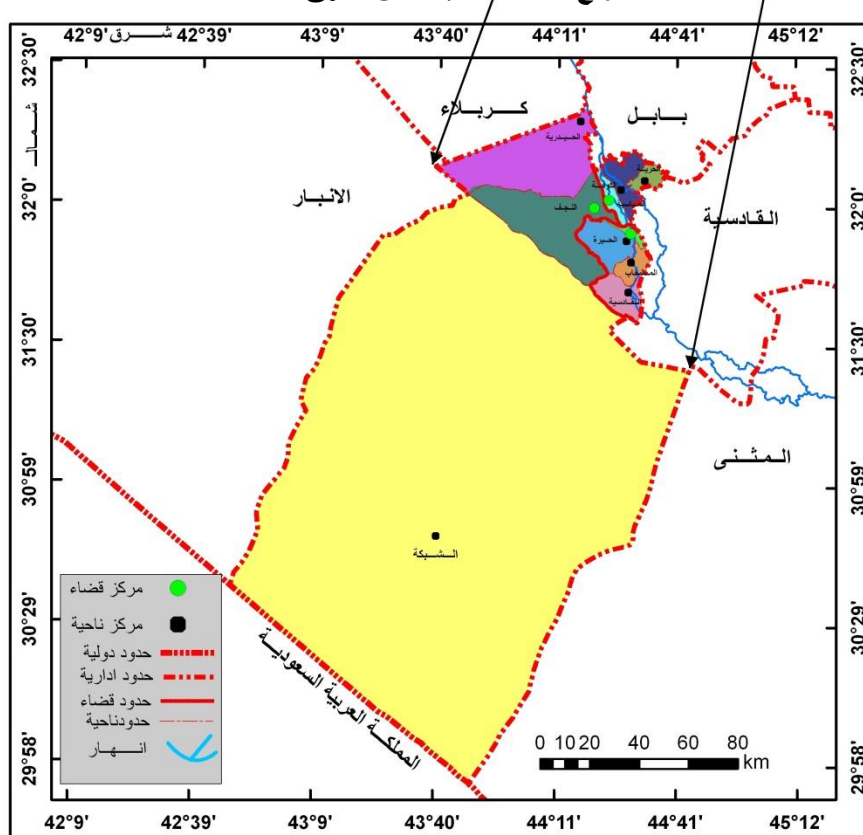
موقع محافظة بابل من العراق



المصدر: الهيئة العامة للمساحة، بالاعتماد على برنامج GIS.

الخريطة (٢)

موقع محافظة النجف من العراق



المصدر: الهيئة العامة للمساحة، بالاعتماد على برنامج GIS.

تطور أحجام المدن المطلق والنسبي:

من خصائص المدن أنها تنمو وتتطور كما الكائن الحي بل هي كذلك، إذ تتصف بالدينامية أو الحركية وما ذلك إلا بسبب العنصر البشري الذي يعد المكون الرئيس في صيرورتها وسيورتها وبالتالي فهي لا تبقى على حالها الذي ولدت عليه بل تتغير كما وتتطور نوعا زمانيا ومكانيا طبقا لظروف وارهاسات العوامل والقوى والإتجاهات المتحركة بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا التغير سواء أكانت طبيعية أم بشرية وعلى صعيد البيئتين الداخلية والخارجية لها كما يختلف مقدار أو عمق هذا النمو أو التغير بحسب شدة هذه العوامل ومقدار استجابة المدينة لها. ومدن منطقة الدراسة كغيرها من المدن الأخرى شهدت حالات من النمو على امتداد سيرورتها التاريخية طبقا لتأثير جملة من العوامل أو المتغيرات كل بحسبه مما أسبغ عليها واقعا معينا بصفات وخصائص ميزتها عما سواها من المدن الأخرى.

بالنسبة لمدن المنظومة الحضرية في محافظة بابل فقد بلغ إجمالي حجمها السكاني لعام ١٩٧٧ (٢٨٨١٨٢) نسمة توزعت بأحجام ونسب غير متكافئة فيما بينها فقد استحوذت مدينة الحلة على ما

قوامه (١٦١٠٥٦) نسمة ونسبة (٥٥,٩%) من المجموع العام، الجدول (١). أي بما يزيد على نصف المجموع العام وفي هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أنها تمثل حالة الزعامة (الرئاسة) من دون منازع وبالتالي ممارسة دور المدينة المهيمنة على المجال الحضري في المحافظة بشكل عام كما سيرد لاحقاً. إن تمتع مدينة الحلة بخصائص طبقاً لعوامل النشأة التاريخية وخصائص الموقع الجغرافي والمرتبطة الإدارية كمركز محافظة ضمن منطقة أو قلب الأوكيومين الاقتصادي (أقليم الفرات الأوسط العراقي) قد منحها هذه الخصوصية، الأمر الذي جعلها ذات فعل مؤثر ضمن الوسطين الحضري والأقليمي مكنها من قدرة عالية في الجذب والاستقطاب والتوقيع للسكان والوظائف في آن واحد ومن ثم المساهمة الفاعلة في زيادة نسبة التحضر في المحافظة عموماً.

جدول (١)

التوزيع الحجمي لسكان مدن النظام الحضري في محافظة بابل للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)

المدن	١٩٧٧	%	١٩٨٧	%	١٩٩٧	%	٢٠١٥	%
الحلة	١٦١٠٥٦	٥٥,٩	٢٠٣١٠٨	٤٧,١٣	٢٥٨٣٠٥	٤٥,٣٣	٤٣٥٩٣٩	٤٥,٩٤
الإسكندرية	٢٦٠٨٣	٩,٠٥	٤٨٤٤٣	١١,٢٤	٦٦٠٩٠	١١,٦	٩٥٧٠٧	١٠,٠٨
المسيب	٢٤٣٤٤	٨,٤	٣٥٩٦٩	٨,٣٤	٤٠٦٦٩	٧,١٣	٥٥٤١٣	٥,٨٤
القاسم	١٥٥٩٧	٥,٤	٣٧٨٥٧	٨,٧٨	٤٤٤٤٣	٧,٩	٨٣٣٩٥	٨,٨٧
المدحتية	١١٦٥٥	٤,٠٤	٢٥٥١٤	٥,٩٢	٣٤٠٨٨	٥,٩٨	٥٦٣١٨	٥,٩٣
السدة	٩٨٦٤	٣,٤٢	١٤١٩١	٣,٣	٢٠١٥٧	٣,٥٣	٣١٦٢٤	٣,٣٣
الهاشمية	٨٣١٥	٢,٩	١٥٧٣٨	٣,٦٥	٢٠٨٢٢	٣,٦٥	٢٦٩٨١	٢,٨٤
المحاصيل	٧٠٢٦	٢,٤٣	١٠٤٥٢	٢,٤٢	١٧١٣٠	٣,٠٦	٢٨٧٢٦	٣,٠٢
المشروع	٦٧١٦	٢,٣٣	١١٤٣٩	٢,٦٥	١٨١٦٢	٣,٢	٣٨٢٥٥	٤,٠٢
الكفل	٤٣٩٥	١,٥٢	٧٧٧٤	١,٨٠	١٠٦١٥	١,٩	٢٢٠٩٧	٢,٣٢
الشوملي	٣١٥٩	١,٠٩	٧٤٦٨	١,٧٣	١٠١٣٢	١,٧٧	١٦٨٤١	١,٧٧
جرف الصخر	٣١١٩	١,٠٨	—	—	٤٠٦٨	٠,٧١	٥٦٦٦	٠,٥٩
ابي غرق	٢٩٤٥	١,٠٢	٥٢٧٤	١,٢٢	١١٥٤٦	٢,٠٢	٢٤٧٢٠	٢,٦٠
الإمام	٢٣٠٩	٠,٨٠	٦٦٤٤	١,٥٤	٦٢٥٠	١,٠٩	١٢٥٣٤	١,٣٢
الطليلة	١٥٩٩	٠,٥٥	—	—	٣١١٨	٠,٥٤	٨٠٧٢	٠,٨٥
النيل	—	—	١٠٣١	٠,٢٣	٤٢٢٣	٠,٧٤	٦٤٦٥	٠,٦٨
المجموع	٢٨٨١٨٢	%١٠٠	٤٣٠٩٠٢	%١٠٠	٥٦٩٨١٨	%١٠٠	٩٤٨٧٥٣	%١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان (١٩٧٧ - ١٩٨٧) وتقديرات السكان لعام

٢٠١٥.

جاءت بعدها مدينة الإسكندرية في المرتبة الثانية وبواقع (٢٦٠٨٣) نسمة أي نسبة (٩,٠٥ %) من المجموع العام للسكان كونها تمثل مركز ناحية إلا أنها تقدمت جميع مدن النظام الحضري الذي تنتمي إليه لأسباب كثيرة منها أنها ذات أقليم زراعي واسع ولأسباب موقعيه (قربها من مدينة بغداد) ثم مدن البلاد الأخرى من الشمال والجنوب، إذ ترتبط معها بشبكة طرق واسعة فقد تم اختيارها لتكون مركزا صناعيا وبالتالي شكلت عامل جذب واستقطاب للأيدي العاملة من مختلف المحافظات ما تسبب في نموها سكانية وعمرانيا وبالتالي فقد فاقت في حجمها السكاني كل المدن الأخرى حتى تلك التي تفوقها في الرتبة الإدارية، جاءت بعدها في الترتيب مدينة المسيب التي هي بمرتبة مركز قضاء يضم إضافة المدينة الثانية في الترتيب (الإسكندرية) مدن السدة وجرف الصخر بلغ حجمها السكاني (٢٤٣٤٤) نسمة بنسبة (٨,٤ %) من مجموع السكان الحضر العام في المحافظة وقد مكنتها خصائص الموقع النهري على نهر الفرات (شط المسيب) والطريق العام (بغداد - كربلاء) فضلا عن سعة أقليمها الزراعي إن تحتل هذه المرتبة (المتقدمة).

ثم كانت المرتبة الرابعة من حصة مدينة القاسم التي حصلت على ما مجموعه (١٥٥٩٧) نسمة وبنسبة (٥,٤ %) من المجموع العام وهي تشاطر سابقتها في امتلاكها أقليما زراعيا مهما، فضلا عن ادائها لمهمة دينية^(*) الأمر الذي تسبب في جذبها للسكان من مناطق مختلفة من المحافظة سيما وإن الوظيفة الدينية (المرقد والأضرحة) تشكل نواة تتحلق حولها الوظائف المختلفة.

وبلغت مدينة السدة الترتيب الخامس بواقع (٩٨٦٤) نسمة وبنسبة (٣,٤ %) من المجموع الكلي إن خاصية الموقع النهري الذي تمتع به (نهر الفرات) مع أقليم زراعي مهم، فضلا عن وجود عدد من الصناعات المهمة مثل معمل (الاسمنت) كلها عوامل أدت إلى تفوقها على مدن بمرتبة مركز قضاء، تلتها مدن الهاشمية، المحاويل، المشروع بالمرتبة السادسة والسابعة والثامنة على الترتيب إذ نالت على (٨٣١٥) وبنسبة (٢,٩ %) و (٧٠٢٦) وبنسبة (٢,٤ %) و (١٦٦٧) بما نسبته (٢,٣ %) على التوالي فيما بلغت أحجام مدن الكفل، الشوملي، جرف الصخر، أبي غرق، الإمام، الطليعة، أقل من (٥٠٠٠) نسمة وبنسبة تراوحت ما بين (١,٥ % - ٠,٥٥ %) من إجمالي السكان الحضر وهي تحتل قاعدة هرم الحجم في المحافظة.

أما المدة التعدادية (١٩٨٧) فقد حدثت فيها تغيرات مهمة في تراتب أو هيراركية المدن فقد شهد القطاع الحضري إجمالا زيادة في الأحجام السكانية لأسباب عدة ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية، فقد بلغ الحجم الإجمالي العام للسكان الحضر ما قوامه (٤٣٠٩٠٢) نسمة وبفارق (١٤٢٧٢٠) نسمة وبنسبة (٢١,٦ %) عن المدة التعدادية السابقة، فأما مدينة الحلة فقد حققت حجما سكانية مقداره (٢٠٣١٠٨)

(*) حيث تحتضن مرقد الامام القاسم (عليه السلام).

نسمة بنسبة (٤٧,١ %) من المجموع العام وهي بهذا تؤكد استمرار تصدرها المشهد العام للهرم الحجمي كمدينة أولى طبقا للخصائص والمقومات التي تمتلكها والتي سبق ذكرها. إن تراجع نسبة السكان لمدينة الحلة قياسا بالمجموع العام لا يعني تراجعها حتميا فقد حققت زيادة عن المدة السابقة بمقدار (٤٢٠٥٢) نسمة ولكن الأمر يعود إلى الزيادة السكانية العامة التي شهدتها الميدان الحضري في المحافظة بشكل عام، فيما حلت مدينة الإسكندرية بالمرتبة الثانية ضمن تراتبية الأحجام وبواقع (٤٨٤٤٣) نسمة ونسبة مقدارها (١١,٢ %) من المجموع العام فيما حققت مدينة القاسم قفزة لمرتبة واحدة على حساب مدينة المسيب التي تراجعت مرتبة واحدة لتحل في الترتيب الرابع بدلا من الثالث .

فأما مدينة القاسم فقد بلغت حجما سكانيًا قوامه (٣٧٨٥٧) نسمة وبنسبة (٨,٨ %) في حين حققت المدينة التالية لها المسيب ما قوامه (٣٥٩٦٩) نسمة وبما نسبته (٨,٣ %) جاءت بعدها مدينة المدحتية بواقع (٢٥٥١٤) نسمة وبنسبة (٥,٩ %) ثم من بعدها مدينة الهاشمية التي حققت قفزة لمرتبة واحدة على حساب مدينة السدة التي تراجعت لتحل محلها وبواقع سكاني مقدار (١٥٧٣٨) و (١٤١٩١) وبنسبة (٣,٦ %) و (٣,٣ %) لكل منهما على التوالي، أما مدينة المشروع فقد قفزت على حساب مدينة المحاويل التي تتبع لها إداريا فأما الأولى فقد حصلت على (١١٤٣٩٨) نسمة والثانية (١٠٤٥٢) نسمة وبنسبة (٢,٦ %) و (٢,٤ %) من المجموع العام لكل منهما على التوالي ولعل استحداث مدينة النيل واقتطاع سكانها من مدينة المحاويل هو السبب في تراجعها حتميا وهكذا الحال بالنسبة لبقية المدن فقد قفزت مدينة الإمام التابعة إداريا لمدينة المحاويل مرتبتين إذ جاءت على حساب مدينة جرف الصخر^(**) لاقتطاعها من المحافظة والحاقها إداريا بمحافظة الأنبار كما مر معنا وكذلك مدينة أبي غرق وهي وان حققت هذا الأمر فهي ليست بالأمر الذي يعبر عن خصوصية وظيفية إذ إن الفارق الحجمي مع المدينة التي تليها ليس كبيرا إذ أنها من طبقة المدن الصغيرة ذات الخصائص الحضرية المتشابهة ولكن يبقى للظروف الذاتية التي هي عليها أثر في هذا التحول ضمن هيراركية الأحجام. كما إن مدينة النيل التي استحدثت ضمن هذه المدة والتي تتبع إداريا لمدينة المحاويل فقد حلت محل مدينة الطليعة التي اقتطعت كنظيرتها السابقة (جرف الصخر) لتتبع إداريا إلى محافظة القادسية.

ومن ناقلة القول إن الزيادة العامة التي استحوذت عليها المحافظة بشكل عام والقطاع الحضري بشكل خاص كانت لأسباب تتعلق بأفواج الهجرة السكانية القادمة من محافظات البلاد الجنوبية لاسيما الحدودية منها جراء الحرب العراقية - الإيرانية وبهذا المشهد تكتمل صورة الهرم الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة بابل.

(**) تم استحداث مدينة النيل بموجب الامر الديواني المرقم (٥١٨) بتاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالمدة (١٩٩٧) فقد بلغ إجمالي السكان في المحافظة (٥٦٩٨١٨) نسمة وازدياد مطلقة عن المدة السابقة (١٩٨٧) مقدارها (١٣٨٩١٦) نسمة وبنسبة وبلغت (٢١,٦) من المجموع العام لسكان المحافظة توزعت على مدنها كل حسب استيعابها فقد كانت حصة مدينة الحلة الأكبر من بينها إذا تصدرت المشهد الحجمي العام بواقع (٢٥٨٣٠٥) نسمة وبنسبة (٤٥,٣ %) ويفارق مقداره (٥٥٠٩٧) نسمة عن المدة السابقة وفي هذا دلالة على استمرارية امتلاكها لقوى الجذب الحضري عموما كمدينة عاصمة تتبعها مدينة الإسكندرية بمقدار (٦٦٠٩٠) نسمة وبنسبة (١١,٦ %) أما مدينة القاسم فقد حافظت على ترتيبها الثالث الذي تمكنت منه وبواقع (٤٤٤٤٣) نسمة وبنسبة (٧,٩ %) وبيدوا إن عوامل الجذب الديني بشكل رئيس قد مارست فعلها في هذا الاتجاه، أما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب مدينة المدحتية وبتغير نسبي بسيط بفارق (٠,٠٨ %) من إجمالي سكانها ضمن المدة السابقة، ثم كان الترتيب السادس من حصة مدينة الهاشمية بحجم سكاني قوامه (٢٠٨٢٢) نسمة أي بنسبة (٣,٦ %) تلتها بفارق نسبي بسيط مقداره (٠,١) مدينة السدة وربما كان السبب في ذلك وجود الشركة العامة للصناعات الكيماوية ومالها من أثر في عملية الاستقطاب السكاني، ثم مدينة المشروع وبتغير نسبي مقداره (٣,٢ %) لأسباب تتعلق بموقعها النهري ونشاط أقليمها الزراعي الواسع جاءت بعدها مدينة المحاويل بواقع نسبي مقداره (٣ %) أما المرتبات العاشرة والحادية عشر فكانت من نصيب مدينتي الكفل والشوملي وبتغير نسبي مقداره (١,٩ %) و (١,٨ %) لكل منهما على التوالي.

وعلى العلى الرغم من من عودة مدينة جرف الصخر إلى حضيرة النظام الحضري في المحافظة إلا أنها تخلفت عن مدينة الشوملي وبفارق نسبي مقداره (٠,٢٩ %)، ثم مدينة الإمام بالمرتبة الرابعة عشر بتغير نسبي مقداره (١ %) أما مدينة النيل فقد جاءت على حساب مدينة الطليعة بعد عودتها إلى المحافظة مرة أخرى لتكون في الترتيب الأخير وبحجم سكاني مقداره (٣١١٨) نسمة وبنسبة (٠,٠٥ %) من المجموع العام للسكان الحضر في المحافظة.

ومن نافلة القول إن مقدار الزيادة السكانية التي شهدتها مدن المحافظة ليست كبيرة مقارنة بوتيرتها في المدد السابقة ويبدو أنها اقتصرت بشكل رئيس على الزيادة الطبيعية للسكان بالدرجة الأساس، فقد شهدت المحافظة عموما وقطاعها الحضري بشكل خاص عودة الكثير من المهاجرين إليها من المحافظات الجنوبية للبلاد إلى محافظاتهم الأصل بعد انتهاء الظروف المؤدية لذلك واستتباب الأمن فيها.

أما المدة المتمثلة بعام ٢٠١٥ فتؤكد معطياتها جملة من الحقائق اتصف بها الترتيب الهرمي لمدن النظام الحضري في المحافظة، فقد بلغ إجمالي السكان الحضر (٩٤٨٧٥٣) نسمة وبفارق مقداره (٣٧٨٩٣٥) نسمة وبنسبة (٥٧,٣٦ %) وهذه الزيادة الكبيرة نسبيا انما تعود لطول المدة الفاصلة بينهما (١٨) ثماني عشرة سنة بسبب عدم وجود تعداد سكاني شامل وعام، فضلا عن الأحداث السياسية بعد عام ٢٠٠٣

وحالة اللااستقرار الأمني في البلاد وما ترتب عليه من هجرة داخلية لاسيما من تلك المحافظات الساخنة ومن شمال محافظة بابل أيضاً إلى مراكزها وبقية مدنها التي تتمتع بالاستقرار الأمني النسبي . ومهما يكن من أمر فقد أكدت مدينة الحلة أولويتها في الترتيب الحجمي كمدينة أولى بواقع (٤٣٥٩٣٩) نسمة وبنسبة (٤٥,٩ %) من المجموع العام للسكان وعلى الرغم من تراجع الزيادة السكانية لمدينة الإسكندرية (شمال بابل) في نسبتها من المجموع العام وبفارق (١,٣٠ %) لأسباب كثيرة ذكرت انفا فقد تعطل الدور الوظيفي (الصناعي) لها أولاً وما تبعها من احداث بسبب الظروف الأمنية ثانياً مما أدى إلى هجرة أعداد كثيرة من سكانها إلى مناطق مختلفة سواء في الداخل أو الخارج، إلا أنها حافظت على ترتيبها كثاني أكبر مدينة على صعيد المحافظة وبواقع سكاني (٩٥٧٥٧) نسمة وبنسبة (١٠,٧ %) وقد أكدت مدينة القاسم حضورها كمدينة ثالثة لتوافر عوامل الجذب الوظيفي المتمثلة باستحداث (جامعة علمية) (*) تضاف إلى العوامل السابقة، فقد بلغ مجموع سكانها (٨٣٣٩٥) نسمة أي بنسبة (٨,٨ %) جاءت من بعدها مدينة المدحتية في الترتيب الرابع بواقع (٥٦٣١٨) نسمة وبنسبة (٥,٩ %) بعملية قفز لمرتبة واحدة على حساب مدينة المسيب على الرغم من الفارق النسبي البسيط والبالغ (٠,٠١ %) من مجموع السكان وبهذا فإن حراكا سكانيا قد حصل تسبب في تبادل المراتب الحجمية وعليه فقد تراجعت مدينة المسيب إلى الترتيب الخامس بنسبة (٥,٨ %). ويبدو إن عوامل الطرد النسبي لا الجذب مارست فعلها في هذا الاتجاه للأسباب انفة الذكر وقد استمرت عملية التغير السكاني بشكلها المطلق والنسبي لتتأثر بقية المدن الأخرى فقد حدث إن قفزت مدينة المشروع بواقع مرتبتين على حساب مدن السدة والهاشمية التي تقدمتها في المدة السابقة لأسباب تم ذكرها فضلا عن الظروف السياسية عموماً وما ترتب عليه من تراجع الأنشطة الاقتصادية عموماً وهذا ما شهدته مدينة السدة على سبيل المثال إذ اصاب التدهور منشآتها الصناعية (معمل الاسمنت، الشركة العامة للصناعات الكيماوية) فقد بلغت عموماً تغيراً نسبياً مقداره (٤,٢ %) فيما الاخيرتين (٣,٣ %) (٢,٨ %) على الترتيب، فيما حققت مدينة أبي غرق تقدماً نسبياً بمقدار (١,٤ %) عن المدة السابقة وبواقع أربع مراتب حجمية وعلى الرغم من بساطة الفرق الحجمي مع نظيراتها من المدن ذات الأحجام الصغيرة فهو يحسب لها لاسيما في رسم صورة وخصائص الهرم الحجمي لمدن المنظومة الحضرية في المحافظة طبقاً للأسباب الموجبة لذلك وهكذا الحال بالنسبة لبقية المدن كما يوضحه الجدول (٢). إن نظرة استقراء خاصة لمعطيات الجدول (٢) تؤكد إن الهرم الحضري في المحافظة كان الأكثر اضطراباً مما سواه للفترات السابقة (٧٧-١٩٩٧) ويبدو إن الظروف السياسية بشكل عام كان لها فعلها التأثيري المباشر طبقاً لمتغيراته العديدة في حالة الارياك والتشوه سواء

(*) جامعة القاسم الخضراء تأسست في عام ٢٠١٢ وبموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذي بالعدد

(٤١١٩) في ٢١/٨/٢٠١٣

في مقدار الحجم الكلي أو الجزئي أم في تراتبية المدن و مقدار الحراك السكاني فيما بينها وبالتالي فإن حالة الاستقرار العام تسهم في حالة التوازن وضبط النسق العام والأداء الوظيفي للمدن.

أما بالنسبة لمدن المنظومة الحضرية في محافظة النجف فقد بلغ إجمالي حجمها السكاني (٢٦٩٤٨٣) نسمة لعام ١٩٧٧ توزعت بأحجام ونسب غير متكافئة فيما بينها، فقد استحوذت مدينة النجف على ما قوامه (١٨٦٤٧٩) نسمة ونسبة (٧٠,٦ %) من المجموع العام وفي هذا دليل واضح على أنها تمثل حالة الرئاسة دون منازع ومن ثم ممارسة دور المدينة المسيطرة على المجال الحضري والأقليمي في المحافظة بشكل عام لكونها تتمتع بخصائص جاذبة دينية وإدارية اقتصادية وخدمية وبالتالي امتلاكها قدرة كبيرة على الاستقطاب والتوزيع المكاني للسكان جاءت بعدها مدينة الكوفة في المرتبة الثانية وبواقع (٤٧٠٦٢) نسمة ونسبة (١٧,٨ %) من المجموع العام للسكان لما هي عليه من خصائص موقعية وموضعية ووظيفية تتمثل في وقوعها ضمن منطقة السهل الرسوبي العراقي وتمتعها بخصائص الموقع النهري وبالتالي القدرة على الجذب، فضلا عن كونها مدينة بمرتبة مركز قضاء إلى جانب قيامها بوظيفة دينية مهمة كل هذا وغيره جعلها تمارس دورا في الاستقطاب والتوزيع والتركيز السكاني الحضري احتلت بموجبه المرتبة الثانية ضمن الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في المحافظة.

جدول (٢)

نسبة تزايد سكان مدن النظام الحضري في محافظة النجف للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٥)

المدن	١٩٧٧	%	١٩٨٧	%	١٩٩٧	%	٢٠١٥	%
النجف	١٨٦٤٧٩	٧٠,٦	٣٠٤٨٣٢	٧١,٠	٣٨١٤٨٦	٧٠,٣	٧٢٤٦٩٥	٧١,١
الكوفة	٤٧٠٦٢	١٨,٨	٧٧٢٧٩	١٨,١	٩٧٦٢٦	١٨,٠	١٦٦١٣٤	١٦,٣
المنادرة	٩٨٨٨	٢,٧	١٧٠٥٣	٣,١	١٧٠٥٣	٤,٧	٣٠٧٦٤	٣,٠١٨
المشخاب	٧٣٥٦	٣,٧	١٣٤٤٤	٢,٨	٢٥٨٨٣	٣,١	٢٩٧٣٢	٢,٩١
الحيرة	٥٤٥٠	٢,٠	٨١٠٨	١,٨	/	/	١٧٨١١	١,٧٤
الحرية	٢٥٠٦	٠,٩	٣٦١٤	٠,٨	٥٥٩٧	١,١	١٧٦٧١	١,٧٣
القادسية	٢١٩٧	٠,٨	٣٢٨٥	٠,٦	٣٢٨٥	٠,٦	١٣٨٣١	١,٣٥
الحيدرية	١٥٧١	٠,٥	٤٣٧١	١,٠	٦٢٦٨	١,١	١١٩٧٩	١,١٧
العباسية	١٢٤٧	٠,٤	٢٣٠٤	٠,٥	٣٤٥٠٩	٠,٨	٦١٦٣	٠,٦٠
الشبكة	٢٧٧	٠,١	٢٩٣	٠,٠٦	٢١١	٠,٠٣	٤٥١	٠,٠٤٤
المجموع	٢٦٩٤٨٣	% ١٠٠	٤٣٤٥٨٣	% ١٠٠	٥٤١٩١٨	% ١٠٠	١٠١٩٢٣١	% ١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على مديرية احصاء محافظة النجف نتائج التعداد العام للسكان للمدة (١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩٧). ومن نافلة القول إن المدينتين الأولى والثانية لمحافظة النجف (النجف والكوفة) قد فاقت في أحجامها السكانية نظيراتها في محافظة بابل (الحلة والإسكندرية) على إمتداد المدة الزمنية المعتمدة في الدراسة (٧٧ - ٢٠١٥) ويبدو إن تأثير العامل البشري (الديني) كان حاسما في هذا الإتجاه.

فيما فاقت بقية مدن المنظومة الحضرية في المحافظة الثانية (بابل) جميع المدن المناظرة لها طبقا لتراتبها الحجمي في محافظة النجف لأسباب طبيعية وبشرية سيرد ذكرها لاحقا. جاءت بعدها مدينة المناذرة بالمرتبة الثالثة وبواقع (٩٨٨٨) نسمة ونسبة (٢,٧ %) من المجموع العام للسكان لكونها ذات مرتبة إدارية متقدمة (مركز قضاء)، فضلا عن موقعها النهري وأقليمها الزراعي الواسع ويبدو إن العامل الطبيعي المتمثل بانسباط السطح قد منحها فرصة للامتداد المكاني عبر منطقة السهل الرسوبي ضمن المحافظة ما ترتب عليه وجود تجمعات حضرية بأحجام كبيرة نسبيا وبالتالي فقد تبين تأثير العوامل الجغرافية في التوزيع والتنظيم المكاني للمدن ومن ثم في الأحجام التي هي عليها. تلتها مدينة المشخاب بواقع (٧٣٥٦) نسمة ونسبة (٣,٧ %) من المجموع العام للسكان كونها تمثل مركزا حضريا يتوسط منطقة ذات امكانيات زراعية جاءت بعدها مدينة الحيرة بواقع سكاني بلغ (٥٤٥٠) ونسبة (٢,٠ %) وعلى العلى الرغم من من الحجم السكاني المتواضع التي هي عليه إلا إنه الأكبر نسبيا قياسا بالمدن الأخرى ذوا الأحجام الصغيرة ربما كان ذلك للإرث التاريخي لها وتموضعها ضمن المثلث الحضاري مع مدينتي الكوفة والنجف، في حين تظهر لنا نسب قليلة ومتباينة من المجموع العام للسكان والمتمثلة بمدينة الحيرة بواقع سكاني (٢٥٠٦) نسمة ونسبة (٠,٠٩ %) والقادسية بمقدار (٢١٩٧) نسمة ونسبة (٠,٨ %) والحيدرية بواقع سكاني (١٥٧١) نسمة ونسبة (٠,٥ %) ومدينة العباسية بعدد سكاني (١٢٤٧) نسمة ونسبة بلغت (٠,٤ %) والشبكة بواقع (٢٧٧) نسمة ونسبة (٠,١ %) من المجموع العام للسكان ويرجع سبب تواضع نسب حجمها السكانية إلى أنها نويات حضرية ضمن امتدادات مجالية ريفية واسعة ما سوى مدينة الشبكة كتجمع حضري حدودي متطرف كان الغرض السياسي العامل الأساسي في نشأته. أما في عام ١٩٨٧ فقد بلغ إجمالي سكان الحضر (٤٣٤٥٨٣) نسمة أي بزيادة مطلقة مقدارها (١٦٥١٠٠) نسمة ونسبة (٢٣,٥٧ %) من المجموع العام للسكان. إن هذه القفزة الحجمية كان لها ما يبررها فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان التي شهدتها المحافظة عموما والقطاع الحضري بشكل خاص فإن الظروف السياسية التي شهدتها البلاد جراء الحرب العراقية الإيرانية كان لها قصب السبق في هذه القفزة لما كانت عليه المحافظة عموما من عملية جذب واستقطاب للمهاجرين من المحافظات العراقية المتأثرة بتداعيات تلك الحرب، وكان العامل الديني من أهم الأسباب في عملية الجذب تلك ولذلك فإن مدينة النجف قد واصلت تصدرها المشهد الحجمي المنفصلت من خلال استحوادها على نسبة كبيرة من هؤلاء، فضلا عن عوامل إدارية واقتصادية. وعليه فقد بلغ حجمها الإجمالي بواقع (٣٠٤٨٣٢) نسمة ونسبة مقدارها (٧١,٠٠) من المجموع العام للسكان في حين حافظت مدينة الكوفة على المرتبة الثانية بواقع سكاني قوامه (٧٧٢٧٩) نسمة ونسبة (١٨,٠٠ %) من المجموع العام للسكان وهي أيضا كانت لها حصتها من عملية الاستحواذ تلك ثم مدينة المشخاب بالمرتبة الثالثة بواقع سكاني (١٣٤٤٤) نسمة ونسبة (٣,٠ %) من المجموع العام للسكان وعلى حساب مدينة المناذرة التي تراجعت لمرتبة واحدة لتحل

في المرتبة الرابعة بواقع سكاني (١٧٠٥٣) نسمة وبنسبة (٣,١ %) من المجموع العام وربما سعة أقليمها الزراعي وتخصصه في زراعة وانتاج محصول الشلب قد رفع من مقومات الجذب فيها في حين لم يتجاوز عدد من مدن النظام نسبة (٣ %) فمنها الحيرة والحيدرية والحرية والقادسية والعباسية والشبكة، إذ نالت (٨١٠٨)، (٤٣١٧)، (٣٦١٤)، (٣٢٨٥)، (٢٣٠٤)، (٢٩٣) وبنسبة (١,٨ %)، (١,٠ %)، (٠,٨ %)، (٠,٦ %)، (٠,٥ %)، (٠,٠٦ %) من المجموع العام للسكان ويعود انخفاض السكان فيها بفعل عوامل الطرد فيها على اختلافها مقابل قوى الجذب في مدن أخرى لاسيما الكبيرة منها وخاصة مدينة النجف كمدينة مهيمنة.

أما المدة ١٩٩٧ فهي الأخرى قد شهدت نموا حيميا ملحوظا بلغ (٥٤١٩١٨) نسمة ولكن بزيادة مطلقة وبمقدار (٥٧٧٦٥) نسمة وبنسبة (٨,٢٥) وإذا ما تم مقارنتها بالمدة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ نجدها أقل مما هي عليه وهذا يؤكد صدقية ما ذهبنا اليه من إن عامل الهجرة كان السبب وراء الزيادة الكبيرة في عدد سكان المحافظة عموما، إذ إن انتهاء مسوغات الهجرة بنهاية الحرب المذكورة واستقرار الوضع الأمني في تلك المحافظات الطاردة قد تسببت في عودة الكثيرين منهم إلى محافظاتهم الأم الأمر الذي جعل مقدار الزيادة لهذه المدة أقل مما هو عليه من نظيراتها السابقة (١٩٨٧).

على العموم فقد تصدرت مدينة النجف هرم الأحجام في المحافظة باحتلالها المرتبة الأولى ايضا بواقع سكاني مقداره (٣٨١٤٨٦) نسمة وبنسبة (٧٠,٣ %) من مجموع السكان كونها تمثل قمة هرم الأحجام ضمن المنظومة الحضرية التي تقع فيها تليها مدينة الكوفة بالمرتبة الثانية بواقع سكاني مقداره (٩٧٦٢٦) نسمة وبنسبة (١٨,٠ %) من مجوع السكان لما تتمتع به من خصائص حضرية جاذبة كثاني أكبر مركز حضري ضمن النظام الحضري، فضلا عن قربها النسبي من مدينة النجف وما يمكن إن يحصل بينهما من تفاعل وظيفي له انعكاساته الايجابية على كل منهما جاءت بعدها مدينة المناذرة بالمرتبة الثالثة بواقع سكاني (٢٥٨٨٣) نسمة وبنسبة بلغت (٣,١ %) من مجموع سكان منطقة تلتها مدينة المشخاب بالمرتبة الرابعة بواقع (١٧٠٥٣) نسمة وبنسبة (٤,٧ %) من المجموع العام للسكان ثم جاءت مدينة الحرية والقادسية بالمرتبة الخامسة والسادسة بواقع سكاني (٥٥٩٧) و (٣٢٨٥) وبنسبة بلغت (١,٠ %) و (٠,٦ %) من المجموع العام للسكان ثم جاءت الحيدرية والعباسية والشبكة في المرتبة السابعة والثامنة والتاسعة بواقع سكاني مقداره (٦٢٨٦) و (٣٤٥٠٩) و (٢١١) بنسبة بلغت (١,١ %) و (٦,٣ %) و (٠,٣ %) من المجموع العام للسكان على التوالي. وهي معطيات تؤكد حقيقة حالة اللاتوازن لهرم الحجم الحضري كمحصلة نهائية لاختلال ميزان التنمية على الصعيد الذاتي والموضوعي المحلي والأقليمي مما يستلزم العمل على كل ما من شأنه تحقيق ولو نسبيا حالة التوازن المفقود.

وفيما يتعلق بالمدة ٢٠١٥ حصلت تغيرات حجمية لمدن منطقة الدراسة أفضت إلى تغيرات في تراتبها وطبقاتها فقد بلغ إجمالي السكان الحضر (١٠١٩٢٣١) نسمة وبفارق مطلق مقداره عن المدة السابقة

(١٩٩٧) وبتغير نسبي قوامه (٦٨،١٧) من المجموع العام ويعود سبب هذا الفرق الواضح إلى طول المدة الفاصلة والتي تكاد تصل إلى فترتين تعداديتين لأسباب معلومة وعلى الرغم من كون معطياتها تقديرات سكانية لها سلبياتها في ميدان دقة الحجم السكاني بسبب اعتمادها معدلات نمو ثابتة دون النظر إلى العوامل المؤثرة الأخرى فهي من الأهمية بمكان في توافر بيانات اقرب إلى الحقيقة. عموما فقد تكرر مشهد الاستحواذ الحجمي لمدينة النجف بواقع سكاني مقداره (٧٢٤٦٩٥) ونسبة (٧١،١ %) من المجموع العام كما إن تمتع المحافظة عموما بظروف الاستقرار الأمني قد جعلها ضالة الباحثين عن الامان وفرص العمل ومن مختلف محافظات البلاد مما أدى إلى بلوغها هذا الحجم المترهل لا سيما عاصمتها (مدينة النجف)، جاءت بعدها مدينة الكوفة برصيد سكاني بلغ (١٦٦١٣٤) نسمة ونسبة (١٦،٣ %) من المجموع العام للسكان الحضر واحتلالها المرتبة الثانية لوجود المراقد والأضرحة كما ذكرنا أنفاً، ثم المناذرة بالمرتبة الثالثة بواقع سكاني بلغ (٣٠٧٦٤) نسمة ونسبة (٣،٠١٨ %) من المجموع العام للسكان أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مدينة المشخاب برصيد بلغ (٢٩٧٣٢) نسمة ونسبة (٢،٩١ %) من المجموع العام مدينة الشبكة فكانت في المرتبة الأخيرة بواقع سكاني بلغ (٤٥١) نسمة ونسبة (٠،٠٤٤ %) من المجموع العام للسكان الحضر في المحافظة.

ومما هو جدير بالقول إنه وعلى الرغم من تضاعف السكان الحضر بشكل عام وسكان المدن خصوصاً إلا أنها حافظت على تراتبها الهرمي في وضعه المختل كما هو حالها في المدد السابقة هو دليل قاطع على إن التغيرات الحاصلة كمية وليست تطورات نوعية ما يدل على تدني الإجراءات التنموية في سبيل التطور المنشود الذي يحقق التوازن.

المراتب الحجمية لمدن محافظة بابل:

تعتمد المراتب أو الفئات الحجمية للكشف عن صورة الهرم الحجمي لمدن المنظومة الحضرية قيد الدراسة فيما إذا كانت متوازنة من عدمها وما يمكن إن يدل عليه هذا الشكل أو ذاك من طبيعة التشكل لطبقات الأحجام للمدن طبقاً لتأثير العوامل الفاعلة سواء أكانت طبيعية أو بشرية، وعليه فقد تم اعتماد المراتب الحجمية لتقسيم المدن المدروسة إلى فئات تحاكي كل منها طبيعة وخصائص حال التشكل النهائي للمنظومة الحضرية التي تتضوي أو تقع بين جنباتها طبقاً لتأثير العوامل أو القوى والإتجاهات العاملة وعلى امتداد المدة الزمنية المعتمدة في الدراسة.

الفئة الحجمية الأولى (٢٥٠ ألف نسمة فأكثر)

لقد خلت هذه الفئة من أي مدينة لعامي (١٩٧٧ و ١٩٨٧) الجدولين (٣ ، ٤) والخريطة (٣ ، ٤) فيما ضمت مدينة واحدة لعام ١٩٩٧ هي مدينة الحلة بواقع سكاني بلغ (٢٥٨٣٠٥) الجدول (٥) والخريطة (٥)، أما في عام ٢٠١٥ فضمت ذات المركز الحضري (الحلة) برصيد سكاني بلغ (٤٣٥٩٣٩) نسمة ونسبة مقدارها (٤٥،٩ %) من مجموع سكان الحضر في المحافظة الجدول (٦) والخريطة (٦). وهذا

يدل على قوة استقطاب هذا المركز الحضري ما يؤكد أولويته في التشكيل البنوي للهرم الحجمي في المحافظة عموماً.

الفئة الحجمية الثانية (١٥٠ - ٢٥٠) ألف نسمة

فقد استحوذت عليها مدينة الحلة للعامين (١٩٧٧ - ١٩٨٧) وبواقع سكاني مقداره (١٦١٠٥٦) نسمة ونسبة (٥٥,٨ %) للمدة الأولى و (٢٠٣١٠٨) نسمة ونسبة (٤٧,١ %) للثانية من إجمالي السكان، فيما خلت من أي مركز حضري للمدتين التاليتين (١٩٩٧ و ٢٠١٥) الجدولين (٥، ٦) بعد إن غادرت مدينة الحلة هذه الفئة لتتصدر المشهد الحجمي عامي (١٩٧٧ و ١٩٨٧) وفي هذه دلالة على صغر حجم مدن النظام من الثانية صعوداً قياساً بالمدينة الأولى (الحلة) ذات التفرد الحجمي المترهل طبقاً لأسبابها ومسوغاتها أنفة الذكر .

الفئة الحجمية الثالثة (٥٠ - ١٥٠) ألف نسمة

لم تضم عام (١٩٧٧ و ١٩٨٧) أي مركز حضري بسبب قلة عدد المدن ذات الأحجام المتوسطة أما خلال عامي (١٩٩٧ و ٢٠١٥) فضمت مركزاً واحداً لعام ١٩٩٧ هو مدينة الإسكندرية برصيد سكاني بلغ (٦٦٠٩٠) نسمة ونسبة (١١,٦ %) من مجموع السكان الحضر، أما في عام ٢٠١٥ فضمت أربعة مراكز حضرية هي الإسكندرية والقاسم والمدحتية والمسيب برصيد سكاني مقداره (٢٩٠٨٣٣) نسمة ونسبة (٣٠,٩ %) من مجموع السكان الحضر في المحافظة وفي هذا إشارة إلى تطور أحجام المدن ضمن المنظومة الحضرية في المحافظة لأسباب سيقَّت في هذا الصدد في موضع سابق.

جدول (٣)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ١٩٧٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	—	—	—	—
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	١	٦,٧	١٦١٠٥٦	٥٥,٩
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠	—	—	—	—
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٢	١٣,٣٣	٥٠٤٢٧	١٧,٨
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٢	١٣,٣٣	٢٧٢٥٢	٩,٤٥
أقل من ١٠٠٠٠	١٠	٦٦,٦٧	٤٩٤٤٧	١٧,١٥
المجموع	١٥	%١٠٠	٢٨٨١٨٢	% ١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧.

جدول (٤)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ١٩٨٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	—	—	—	—
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	١	٧٤,١	٢٠٣١٠٨	٤٧,١
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	—	—	—	—
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٤	٢٨,٥	١٤٧٧٨٣	٣٤,٣
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٤	٢٨,٥	٥١٨٢٠	١٢,٠٢
أقل من ١٠٠٠٠	٥	٣٥,٥	٢٨١٩١	٦,٥
المجموع	١٤	% ١٠٠	٤٣٠٩٠٢	% ١٠٠

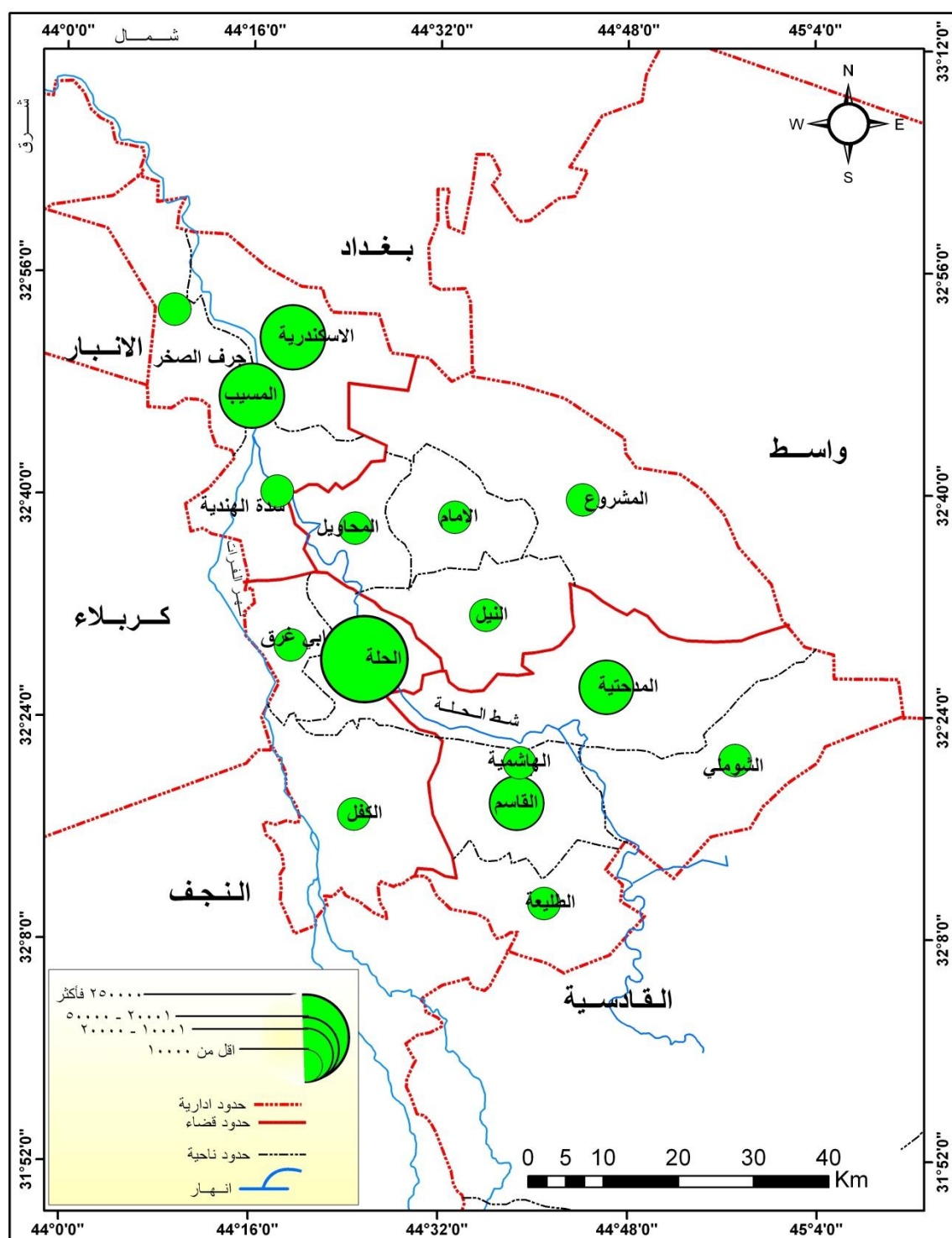
المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧.

الفئة الحجمية الرابعة (٢٠ - ٥٠) ألف نسمة

ضمن مركزين حضريين لعام ١٩٧٧ هما الإسكندرية والمسيب برصيد سكاني بلغ (٥٠٤٢٧) نسمة وبنسبة (١٧,٤ %) من مجموع سكان الحضر أما في عام ١٩٨٧ فقد ضمت أربعة مراكز حضرية هي الإسكندرية والقاسم والمسيب والمدحتية برصيد سكاني بلغ (١٤٧٧٨٣) نسمة وبنسبة (٣٤,٣ %) من مجموع سكان الحضر في المحافظة، أما في عام ١٩٩٧ فضمت هذه الفئة خمسة مراكز حضرية هي القاسم والمسيب والمدحتية والهاشمية والسدة برصيد سكاني بلغ (١٦٠١٧٩) وبنسبة (٢٨,١ %) من مجموع السكان الحضر، أما عام ٢٠١٥ ضمت هذه الفئة ستة مراكز حضرية هي المشروع، السدة، المحاويل، الهاشمية، أبي غرق، الكفل، برصيد سكاني بلغ (٧٢٤٠٣١) نسمة وبنسبة مقدارها (١٨,٣ %) من مجموع سكان الحضر وفي هذا دليل على تطور أحجام المدن، إذ زاد عدد المدن التي انضوت تحتها مع امتداد المدة الزمنية المعتمدة.

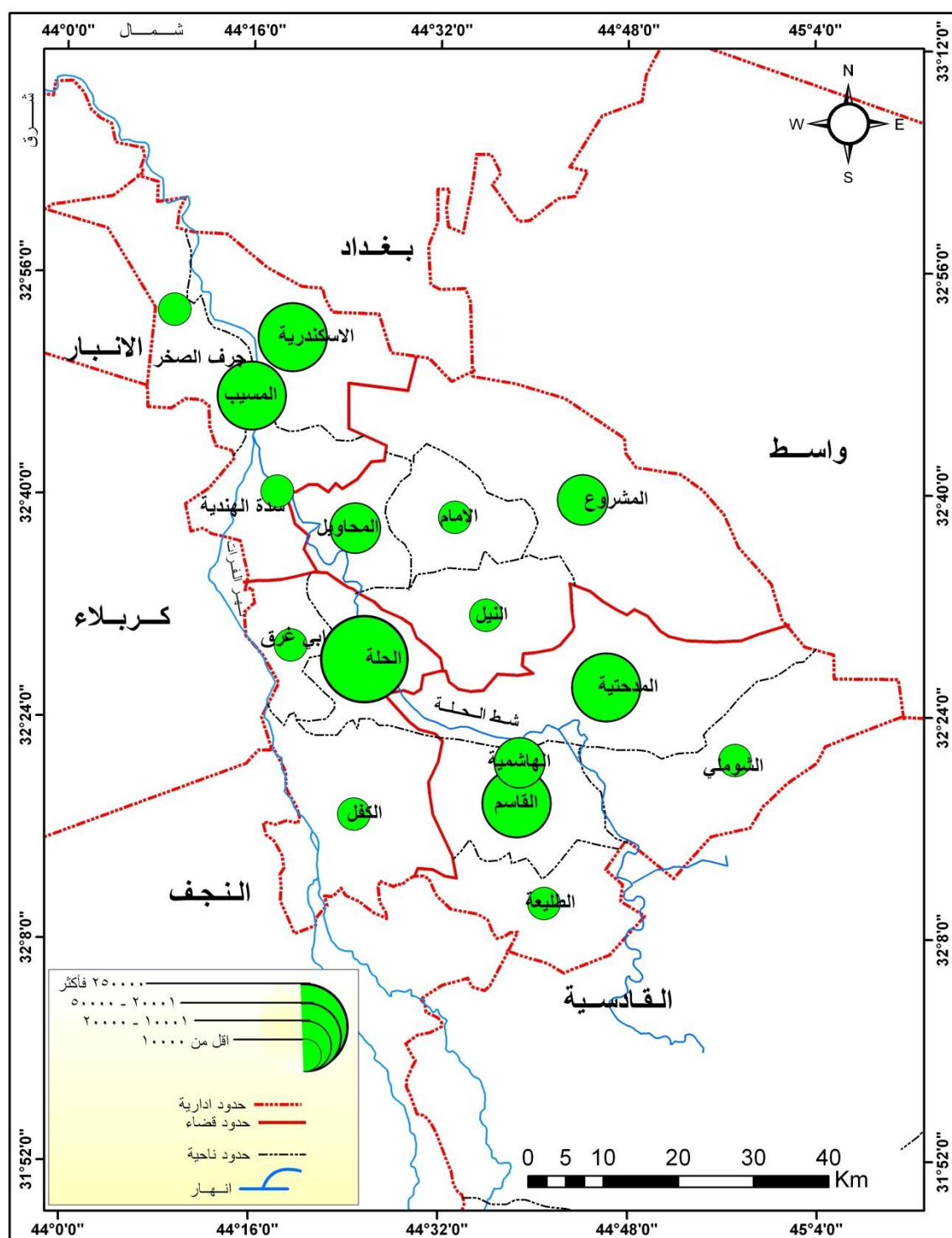
خريطة (٣)

توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة بابل لعام ١٩٧٧



خريطة (٤)

توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة بابل لعام ١٩٨٧



جدول (٥)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ١٩٩٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	١	٦,٢٥	٢٥٨٣٠٥	٤٥,٣
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	-	-	-	-
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	١	٦,٢٥	٦٦٠٩٠	١١,٦
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٥	٣١,٢٥	١٦٠١٧٩	٢٨,١
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٥	٣١,٢٥	٦٧٥٨٥	١١,٩
أقل من ١٠٠٠٠	٤	٢٥	١٧٦٥٩	٣,١
المجموع	١٦	%١٠٠	٥٦٩٨١٨	% ١٠٠

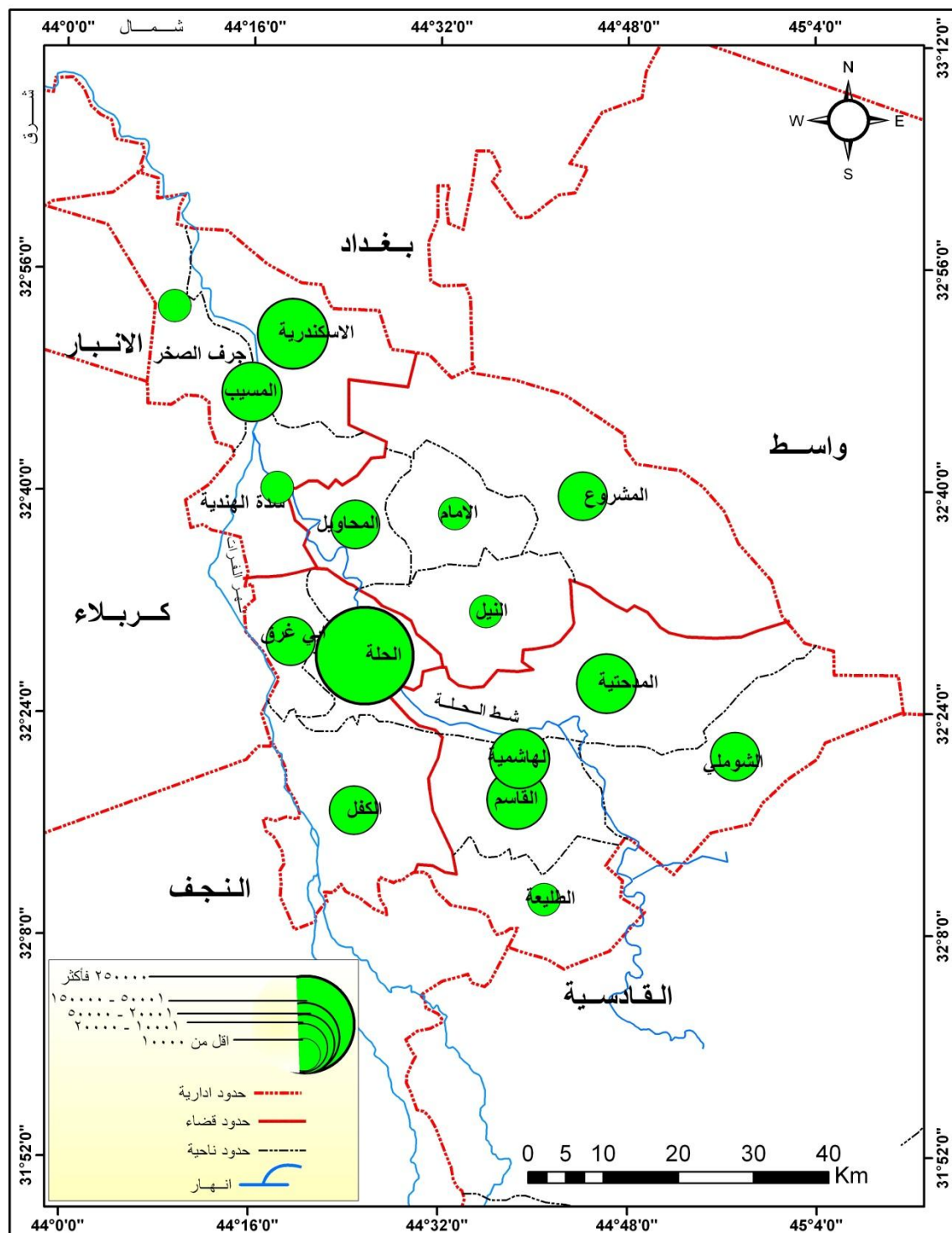
المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧.

الفئة الحجمية الخامسة (١٠ - ٢٠) ألف نسمة

ضمت مركزين حضريين لعام ١٩٧٧ هما القاسم والمدحتية برصيد سكاني بلغ (٢٧٢٥٢) نسمة وبنسبة (٩,٤ %) من مجموع سكان الحضر، أما عام ١٩٨٧ فضمت أربعة مراكز حضرية هي الهاشمية السدة المشروع والمحاول برصيد سكاني بلغ (٥١٨٢٠) نسمة وبنسبة (١٢,٠٢ %) من مجموع سكان الحضر، أما عام ١٩٩٧ فضمت خمسة مراكز حضرية هي المشروع، المحاول، أبي غرق، الكفل، الشوملي برصيد سكاني بلغ (٦٧٥٨٥) نسمة وبنسبة مقدارها (١١,٨ %) من مجموع السكان الحضر أما عام ٢٠١٥ فضمت مركزين حضريين هما الشوملي والإمام برصيد سكاني بلغ (٢٩٣٧٥) نسمة وبنسبة مقدارها (٣,٠ %) من مجموع سكان الحضر في المحافظة .

خريطة (٥)

توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة بابل لعام ١٩٩٧



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

جدول (٦)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام ٢٠١٥

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	١	٦,٢٥	٤٣٥٩٣٩	٤٥,٩
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	-	-	-	-
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	٤	٢٥	٢٩٠٨٣٣	٣٠,٦٥
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٦	٣٧,٥	١٧٢٤٠٣	١٨,٤١
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٢	١٢,٥	٢٩٣٧٥	٣,٠
أقل من ١٠٠٠٠	٣	١٨,٧٥	٢٠٢٠٣	٢,١
المجموع	١٦	%١٠٠	٩٤٨٧٥٣	% ١٠٠

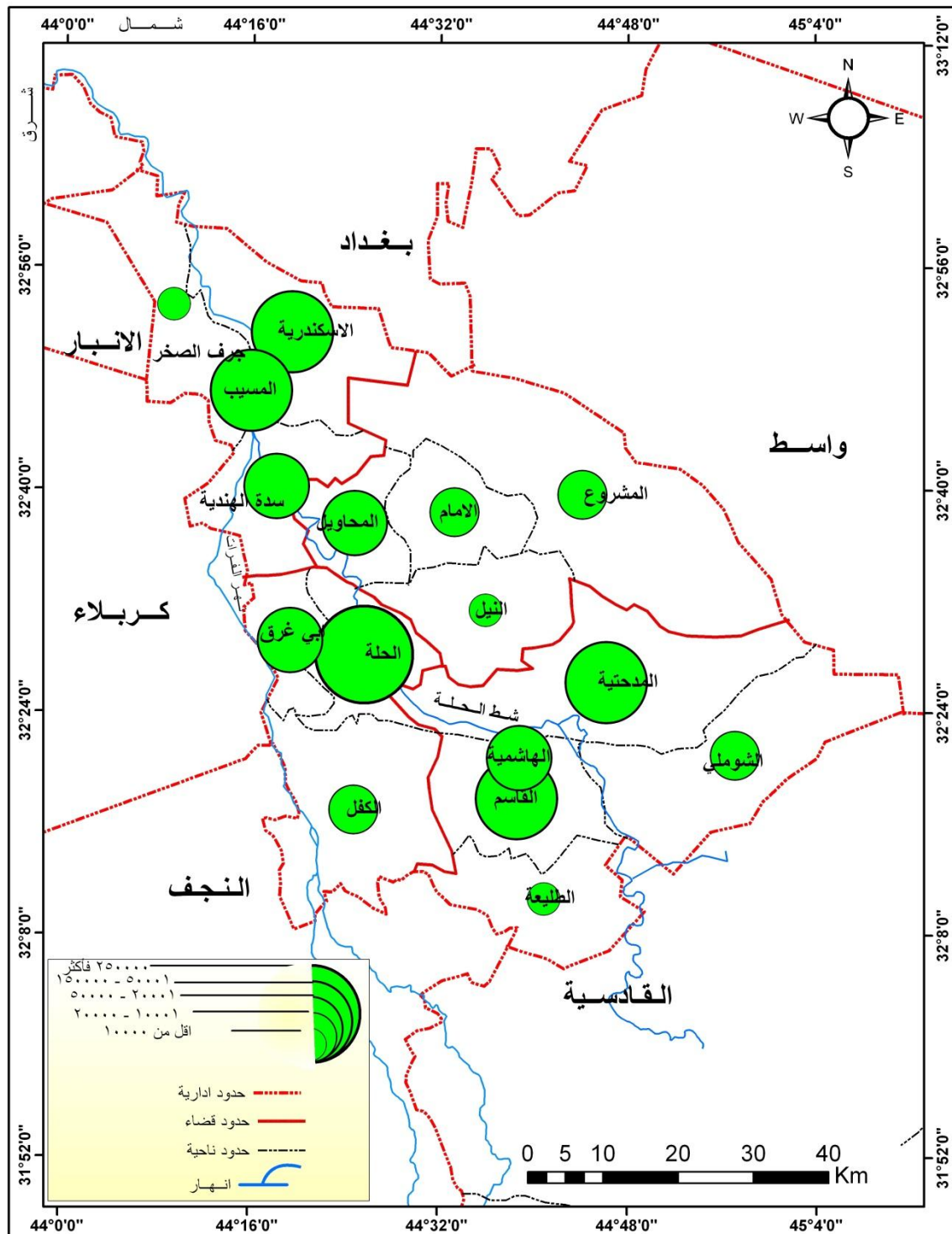
المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٥.

الفئة الحجمية السادسة (أقل من ١٠ آلاف نسمة)

ضمت هذه الفئة لعام ١٩٧٧ عشرة مراكز حضرية هي السدة والهاشمية والمحاويل والمشروع والكفل، الشوملي، جرف الصخر، أبي غرق، الإمام، الطليعة، برصيد سكاني بلغ (٤٩٤٤٧) نسمة وبنسبة قدرها (١٧,١ %) من مجموع سكان الحضر في المحافظة، أما في عام ١٩٨٧ فقد تمكنت منها مدن الكفل، الشوملي، الإمام، أبي غرق، النيل برصيد سكاني بلغ (٢٨١٩١) نسمة وبنسبة مقدارها (٦,٥ %) وفي المدة ١٩٩٧ فكانت أربعة مراكز حضرية هي الإمام، النيل، جرف الصخر، الطليعة، بواقع سكاني بلغ (١٧٦٥٩) نسمة وبنسبة مقدارها (٣,٥ %) في حين ضمت في عام ٢٠١٥ ثلاثة مراكز حضرية هي الطليعة - النيل، جرف الصخر برصيد سكاني بلغ (٢٠٢٠٣) نسمة وبنسبة بلغت (٢,١ %) من مجموع سكان الحضر في المحافظة

خريطة (٦)

توزيع الفئات الحجمية لمركز النظام الحضري في محافظة بابل لعام ٢٠١٥



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

مما تقدم يمكن القول إن نموًا حجميًا قد حصل سواء على صعيد الحجم المطلق أو النسبي وكذلك مراتب المدن وطبقاتها يؤكد ذلك حالة الارتقاء إلى الفئات الحجمية المتوسطة بشكل عام بعد إن كانت السيادة للمدن ذات الأحجام الصغيرة (أقل من خمسة آلاف نسمة) كما إن ظاهرة المدينة الرئيسة قد تحققت بوضوح في هذا الصدد متمثلة بسيطرة مطلقة لمدينة الحلة دون منازع وهو ما يؤكد حالة غير صحية لها انعكاساتها السلبية في مجال وحدة النظام الحضري و تماسكه واختلاله اقتصاديا ووظيفيا وتنمويا ما يتطلب إعادة النظر بقصد إحداث توازن مكاني للمنظومة الحضرية بشكل عام .

المراتب الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف:

الفئة الحجمية الأولى (٢٥٠ ألف نسمة فأكثر)

لم تضم أي مركز لعام ١٩٧٧ بسبب قلة عدد سكان الحضر نسبيا قياسا لحجم هذه الفئة جدول (٧) والخريطة (٧)، أما عام ١٩٨٧ فضمت مركزا حضريا واحدا وهو مدينة النجف وبرصيد سكاني بلغ (٣٠٤٨٣) نسمة وبنسبة (٧٢,٣ %) من مجموع سكان الحضر جدول (٨) والخريطة (٨)، وهو ما يؤكد قصب سبق لها مقارنة بمدينة الحلة، إذ سبقتها في شغل الأولوية الحجمية بفارق مدة تعدادية لأسباب معلومة، وتكرر ذات المشهد في الفترات التعدادية اللاحقة مما يؤكد أولوية هذا المركز الحضري في الجذب والاستقطاب والتوقيع، أما عام ٢٠١٥ فضمت مركزا واحدا كان أيضا من حصة مدينة النجف برصيد سكاني بلغ (٧٢٤٦٩٥) نسمة وبنسبة (٧١,١٠ %) من مجموع سكان الحضر.

الفئة الحجمية الثانية (١٥٠ - ٢٥٠ ألف نسمة)

ضمت مركزا حضريا واحدا لعام ١٩٧٧ تمثل بمدينة النجف وبرصيد سكاني بلغ (١٨٦٤٧٩) نسمة وبنسبة بلغت (٧٠,٦ %) في حين لم تضم هذه الفئة أي مركز حضري خلال الأعوام (١٩٨٧ و ١٩٩٧)، إذا قفزت خلالها مدينة النجف إلى الفئة الحجمية الأولى لتترك هذه الفئة شاغرة بسبب صغر أحجام السكان للمدن التالية نسبيا وهو ما يؤكد امرين اثنين أولهما ضخامة حجم المدينة الأولى وثانيهما سيادة المدن ذات الأحجام الصغيرة نسبيا، أما عام ٢٠١٥ فضمت مركزا واحدا وهو مدينة الكوفة برصيد سكاني بلغ (١٦٦١٣٤) نسمة وبنسبة (١٦,٢٩ %) من مجموع سكان الحضر.

الفئة الحجمية الثالثة (٥٠ - ١٥٠ ألف نسمة)

لم تضم عام ١٩٧٧ أي مركز حضري بسبب قلة أعداد السكان الحضر أما خلال الأعوام (١٩٨٧ - ١٩٩٧) فضمت مركزا حضريا واحدا وهو مدينة الكوفة وبرصيد سكاني بلغ (٧٧٢٧٩) نسمة و (٩٧٦٢٦) نسمة وبنسبة بلغت (١٨,٣ %) و (١٨ %) من مجموع السكان الحضر على التوالي وهذا مؤشر لنمو الأحجام السكانية وارتقاء بعض المدن لمراتب متقدمة نسبيا.

جدول (٧)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة النجف لعام ١٩٧٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	٠	٠	٠	٠
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	١	١٠	١٨٦٤٧٩	٧٠,٦
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	١	١٠	٤٧٠٦٢	١٧,٨
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
أقل من ١٠٠٠٠	٨	٨٠	٣٠٤٩٢	١١,٥
المجموع	١٠	%١٠٠	٢٦٤٠٣٣	%١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧.

جدول (٨)

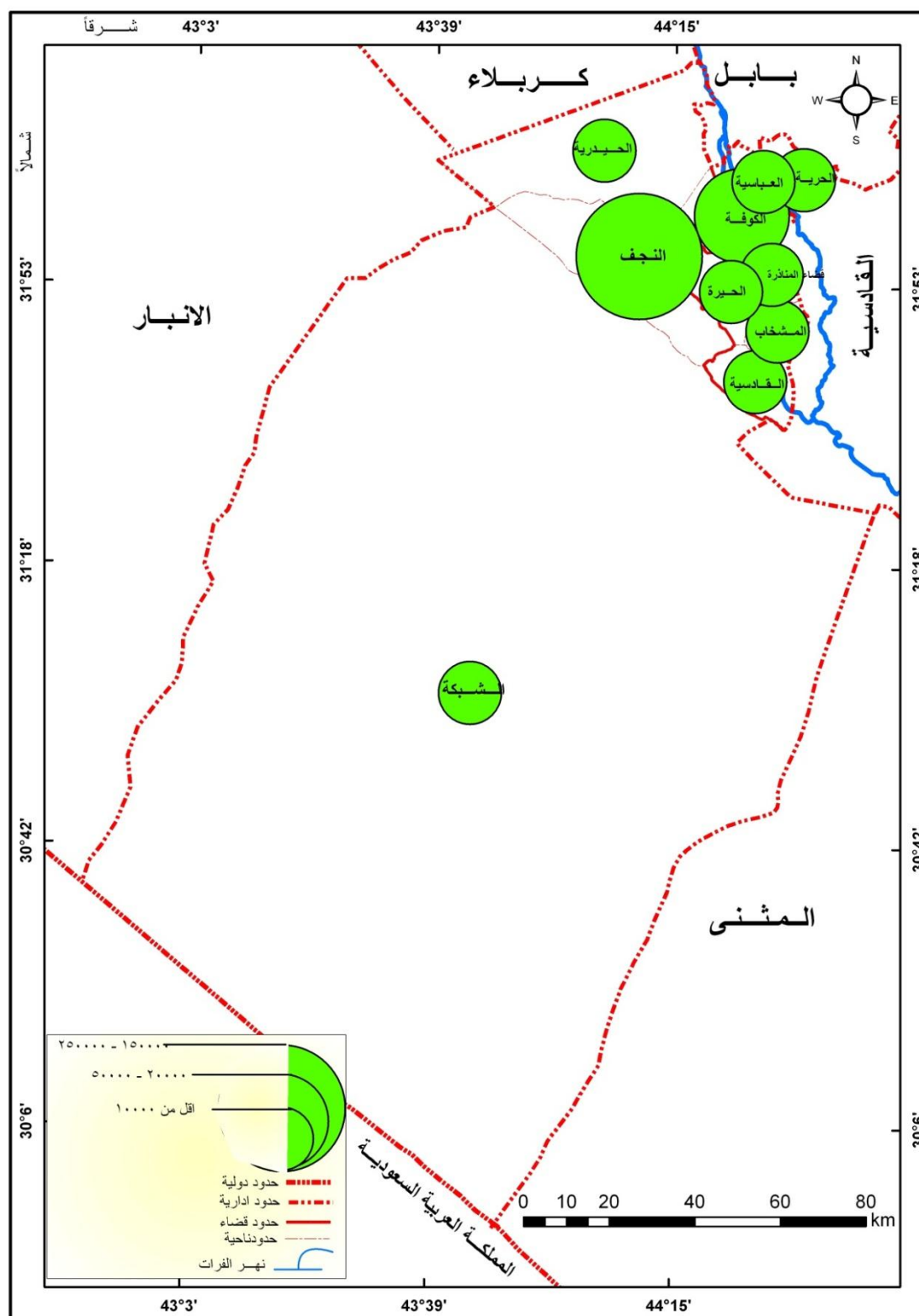
الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة النجف لعام ١٩٨٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	١	١٠	٣٠٤٨٣٢	٧٢,٣
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	١	١٠	٧٧٢٧٩	١٨,٣
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٢	٢٠	٢٥٥٢١	٦,٠٥
أقل من ١٠٠٠٠	٦	٦٠	١٣٥٦٤	٣,٢٢
المجموع	١٠	%١٠٠	٤٢١١٩٦	%١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧.

خريطة (٧)

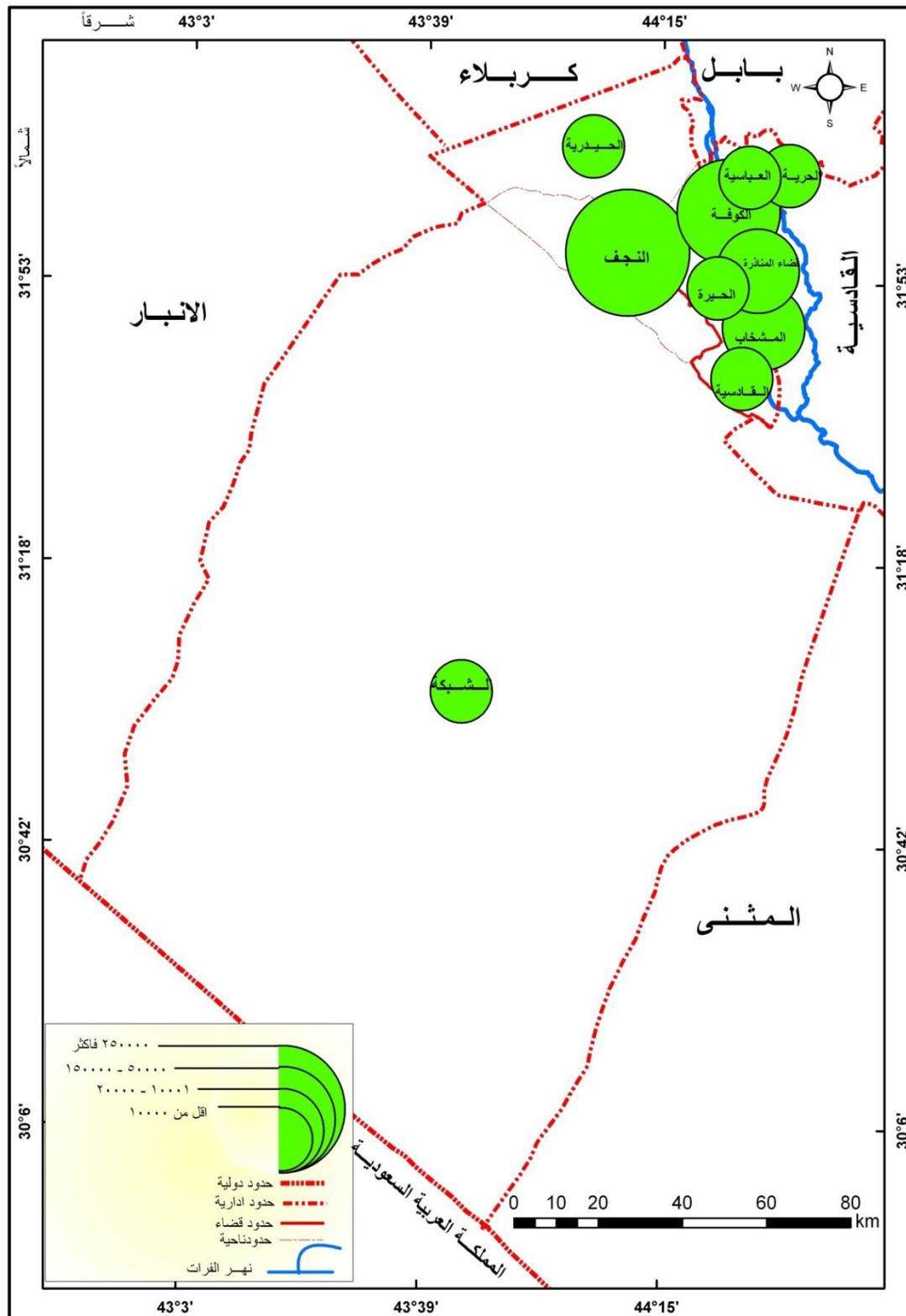
توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف لعام ١٩٧٧



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

خريطة (٨)

توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف لعام ١٩٨٧



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

جدول (٩)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة النجف لعام ١٩٩٧

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
٢٥٠٠٠٠ فأكثر	١	١١,١	٣٨١٤٨٦	٧٠,٣
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	١	١١,١	٩٧٦٢٦	١٨,٠
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	١	١١,١	٢٥٨٨٣	٤,٧٧
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	١	١١,١	١٧٠٥٣	٣,١٤
أقل من ١٠٠٠٠	٥	٥٥,٥	١٩٨٧٠	٣,٦
المجموع	٩	%١٠٠	٥٤١٩١٨	%١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧.

الفئة الحجمية الرابعة (٢٠ - ٥٠) ألف نسمة

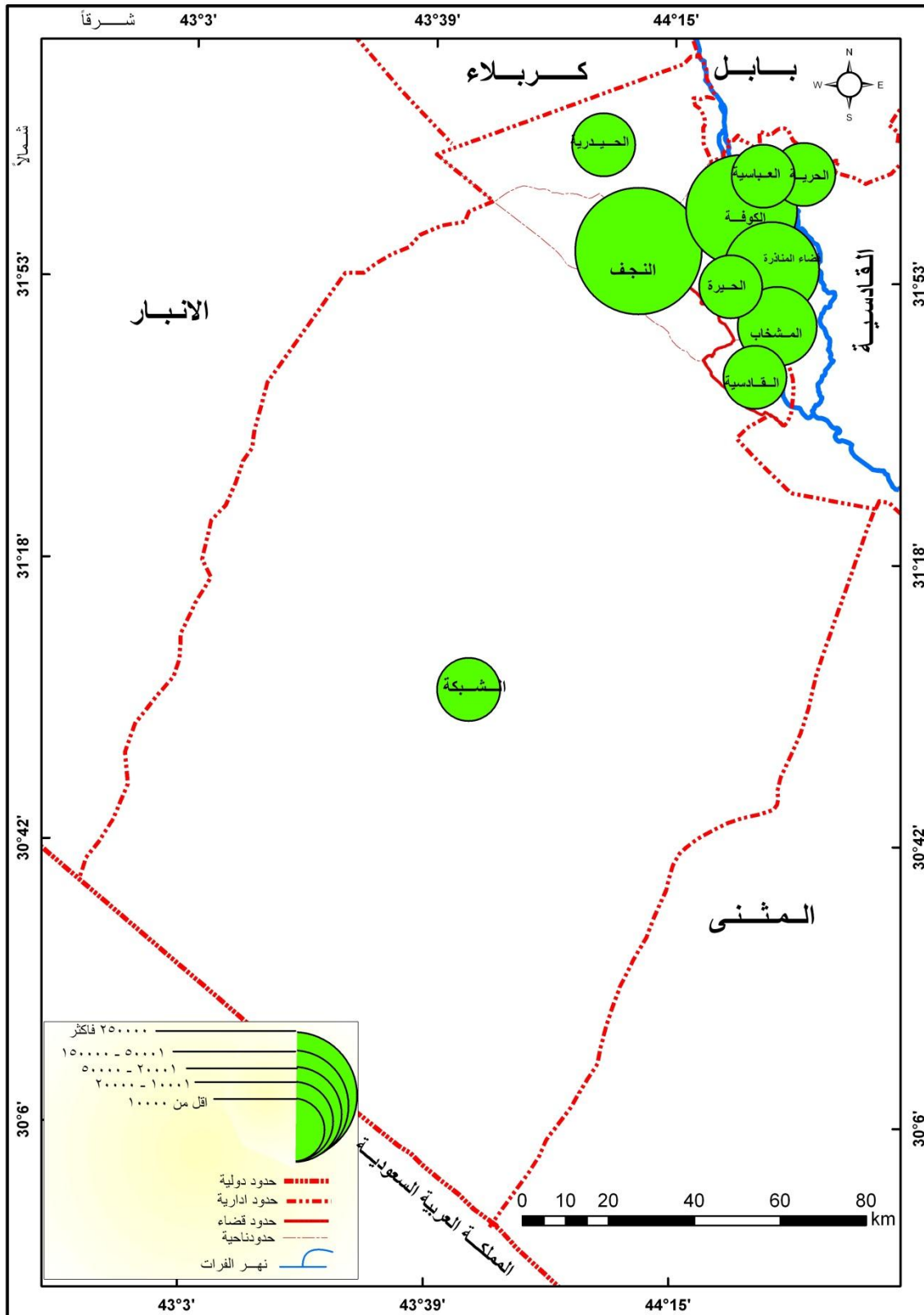
ضمت مركزاً حضرياً واحداً عام ١٩٧٧ مثلته مدينة الكوفة إذ بلغ مجموع سكانها (٤٧٠٦٢) نسمة وبواقع (١٧,٨ %) من مجموع السكان الحضري، أما عام ١٩٨٧ فلم تضم أي مركز حضري، وفي عام ١٩٩٧ ضمت مركزاً حضرياً واحداً مثلته مدينة المناذرة برصيد سكاني بلغ (٢٥٨٨٣) نسمة وبنسبة بلغت (٤,٧٧ %) من مجموع السكان الحضري، وفي عام ٢٠١٥ ضمت مركزين حضريين هما المناذرة والمشخاب برصيد سكاني (٦٠٤٩٦) نسمة وبنسبة (٥,٩٣ %) من مجموع سكان الحضري.

الفئة الحجمية الخامسة (١٠ - ٢٠) ألف نسمة

خلت من أي مركز حضري لعام ١٩٧٧ أما عام ١٩٨٧ فقد ضمت مركزين حضريين هما المشخاب والمناذرة برصيد سكاني بلغ (٢٥٥٢١) نسمة وبنسبة (٦,٠٥ %) من مجموع السكان الحضري، في حين ضمت هذه الفئة خلال عام ١٩٩٧ مركزاً حضرياً واحداً مثلته مدينة المشخاب وبرصيد سكاني بلغ (١٧٠٥٣) نسمة وبنسبة (٣,١٤ %) من مجموع سكان الحضري، وفي عام ٢٠١٥ ضمت أربعة مراكز حضرية هي الحيدرية، القادسية، الحيرة، الحرية برصيد سكاني بلغ (٦١٢٩٢) نسمة وبنسبة (٦,٠١ %) من مجموع سكان الحضري.

خريطة (٩)

توزيع الفئات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف لعام ١٩٩٧



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

جدول (١٠)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة النجف لعام ٢٠١٥

الفئات الحجمية	العدد	%	مجموع السكان	%
أكثر من ٢٥٠٠٠٠	١	١٠	٧٢٤٦٩٥	٧١,١٠
٢٥٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠	١	١٠	١٦٦١٣٤	١٦,٢٩
١٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	-	-	-	-
٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٢	٢٠	٦٠٤٩٦	٥,٩٣
٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٤	٤٠	٦١٢٩٢	٦,٠١٣
أقل من ١٠٠٠٠	٢	٢٠	٦٦١٤	٠,٦٤
المجموع	١٠	%١٠٠	١٠١٩٢٣١	%١٠٠

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٥.
 الفئة الحجمية السادسة (أقل من ١٠ آلاف نسمة)

اشتملت هذه الفئة على أصغر المراكز الحضرية حجماً في المحافظة وضمت عام ١٩٧٧ ثمانية مراكز حضرية بنسبة بلغت (١١,٥ %) من مجموع سكان الحضر وبرصيد سكاني بلغ (٣٠٤٩٢) نسمة مثلتها مدن الحيدرية والقادسية والمشخاب والعباسية والمناذرة والحيرة والحرية والشبكة، أما عام ١٩٨٧ فمثلته ستة مراكز حضرية بنسبة بلغت (٣,٢٢ %) وبرصيد سكاني بلغ (١٣٥٦٤) نسمة مثلتها مدن الحيدرية والقادسية والعباسية والحيرة والحرية والشبكة، وفي عام ١٩٩٧ ضمت هذه الفئة خمسة مراكز حضرية بنسبة بلغت (٣,٦ %) من مجموع سكان الحضر وبرصيد سكاني مقداره (١٩٨٧٠) نسمة مثلتها مدن الحيدرية والقادسية والعباسية والحرية والشبكة وفي عام ٢٠١٥ اقتصر على مركزين حضريين هما العباسية والشبكة برصيد سكاني بلغ (٦٦١٤) ونسبة (٠,٦٤ %).

مما تقدم نجد هناك نموا حجميا لمدن المحافظة دلالة على ارتقائها مراتب وفئات حجمية لم تكن بلغتها من قبل وهذا ما عليه الحال ايضا في محافظة بابل كما سبقت الاشارة اليه ولكن بوتيرة أسرع وعليه نعتقد إن شدة وطأه الهيمنة الحضرية لمدينة النجف أكثر مما هي عليه في مدينة الحلة الأمر الذي تسبب في قزمية عالية للمدن في الحالة الأولى أكثر مما هي عليه في الحالة الثانية. عموما يمكن القول إن هناك فجوات حجمية كبيرة بين مدن المحافظات مما يشير إلى اضطراب هرم الأحجام فيهما الأمر، الذي يدعو وبجدية للمعالجة الجادة لتحقيق حالة من التوازن تؤدي إلى النمو والتطور الحضري عموما.

الاستنتاجات

- أثبتت الدراسة حصول تغيرات حجمية لمدن المنظومة الحضرية في كلا المحافظتين وعلى إمتداد مدة الدراسة، وبوتيرة متسارعة وبمقادير تباينت بين مدة وأخرى طبقاً للظروف والعوامل المؤثرة فيها.
- اختلاف هرم الأحجام وطبقية المدن في كلا المحافظتين وقد تجلّى ذلك ببروز ظاهرة المدينة الرئيسة، إلا إنّ عمق هذا الاختلال كان أكبر في محافظة النجف طبقاً للعوامل المؤثرة (دينية وإدارية).
- أثر الاختلال في تراتب وطبقية المدن سلباً على وحدة النظام الحضري وعدم تكامله أو نضجه اقتصادياً في كلا المحافظتين وتأتي محافظة النجف في المقدمة في مقدار هذا الانحدار في مقدار التنمية الحضرية.

المصادر

١. الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان (١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩٧) وتقديرات السكان لعام ٢٠١٥.
٢. مديرية احصاء محافظة النجف نتائج التعداد العام للسكان للمدة (١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩٧).
٣. الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧.